المبارك والجراح وحوار ياسم

النائب الأول خلال حضورة الجلسة

بأغلبية 48 عضواً وعدم موافقة 8

الشطي : لدي تعديل يقضي بحظر مزاولة مهنة المحاماة على أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي

عبدالكريم الكندري : كيف لا يقبل دكتور القانون أن يمارس المحاماة وتسمح لخريج الشريعة أن يزاول المهنة؟

الجراح : يتم التدقيق في ملف الجنسية ولن نتستر على أي مزور كان كبيراً أم صغيرا

الفضالة : تأكد أن أي كشف تجنيس سيخرج فأعلم جيداً ان لدينا المعلومة إذا كان مستحقاً أم لا

الصالح خلال حضوره الجلسة

الدمخي : التجنيس عمل تنفيذي وسيادي والاتهامات به كثيرة

الرومي : تزوير الجنسية مسؤولية وزير الداخلية.. ووضعنا صار مخيفاً

الكندري : نحن بحاجة إلى تقنين ينأى بالمواطنين من محاولة التهرب من تطبيق القانون

عبدالصمد : الطلاق في الفقه الجعفري يشترط وجود شاهدين عادلين بينما المذهب الآخر لا

اعضاء هيئة تدريس ومن يريد ان يمارس المحاماة عليه التقاعد لا يزاحم الناس».

من جانبه، اوضح النائب رياض العدساني ان المحامي العضو في مجلس الأمة يمكن ان يطلع على بيانات هامة من خلال اللجان والأسئلة وقد تتوقع الجهات الحكومية معه عقودا ومن باب تعارض المصالح ويجب منع مزاولة المهنة.

وبدوره أكد النائب مبارك الحريص على ضرورة النأي بالمحامين من نواب مجلس الأمة عن تعارض المصالح وعدم ممارسة المحاماة اثناء فترة العضوية، متسائلا القانون نص على عدم الترافع ضد الجهات الحكومية؟ هل الحظر على قضايا الدولة فقط ويحق للعضو النائب الترافع والعمل لصالح الشركات؟.

من جهته نوه النائب بدر الملا الى ان هناك شركات تملك فيها الدولة ونحن لا نعلم كم نسبة التملك لذلك يجب توضيح نص المادة بشكل دقيق.

ووافق المجلس على تعديل النائب الحميدي السبيعي والقاضي بحظر مزاولة مهنة المحاماة على اعضاء مجلسي الأمة والبلدي واعضاء هيئة التدريس خلال فترة عضويتهم، بـ28 صوتا من اصل 53.

وردا على استفسار النائب عدنان عبدالصمد عن مصير مكاتب النواب المحامين بعد هذا القرار، قال الغانم: تنفيذ القانون تغلق مكاتبهم.

ووافق المجلس على طلب نيابي بإحالة تعديل «حظر مزاولة المحاماة على اعضاء مجلسي الأمة والبلدي واعضاء هيئة التدريس خلال فترة عضويتهم» للجنة التشريعية للتأكد من سلامة الصياغة القانونية.

من جهته تمنى النائب عبدالله الكندري إحالة القانون برمته الى «التشريعية» لانه يرى ان هناك «طبخة سياسية فنية اعترت مناقشة هذا القانون والتصويت عليه»، متسائلا عن الفائدة المرجوة من هذا القانون الذي يمكنني ان اسميه «قانون الحسد».

بدوره، استغرب النائب فيصل الكندري ان تتم المطالبة برد القانون عندما جاء على مزولة النواب للمهنة من عدمه، رافضا إرجاع القانون للجنة ومتمنيا إقراره.

ووافق المجلس على إضافة لقانون المحاماة تقضي بان «مجلس إدارة جمعية المحامين هو من يضع قواعد السلوك العام للمهنة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية».

وأقر المجلس تقرير اللجنة التشريعية بشان تنظيم مهنة المحاماة في مداولته الثانية باغلبية 56 ورفض 3 وامتناع نائب واحد، وأحاله الى الحكومة.

ثم ناقش المجلس تقرير اللجنة المالية البرلمانية بشان إصدار قانون الشركات، وقال وزير التجارة خلال مناقشة القانون إن التعديلات تهدف إلى حظر تحول الشركات غير الربحية إلى «ربحية» ومن يريد أن تكون شركته ربحية فعليه أن ينشئها من البداية على هذا الأساس.

ووافق المجلس على قانون الشركات في مداولتيه الأولى والثانية، وقال الوزير الروضان عقب إقرار القانون: أشكر رئيس المجلس على إقرار حزمة من القوانين الاقتصادية التي ستطور العمل الاقتصادي، وتشكر رئيسة المكتب الفني للجنة المالية وأعضاء المكتب.

من جهة ثانية، طالب رئيس اللجنة الصحية والاجتماعية النائب حمود الخضير سحب تقرير اللجنة بشأن العمل الخيري لكثرة تعديلاته، لافتا الى ان اللجنة ستعمل على تقريب وجهات النظر خلال الصيف، وتمت الموافقة.

من ناحية اخرى وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام ٢٠١٩ في المداولتين الأولى والثانية وأحاله على الحكومة.

وجاء التصويت في المداولة الأولى بموافقة 48 عضوًا وعدم موافقة 8 أعضاء، فيما وافق على المداولة الثانية 49، ولم يوافق عليها 8 أعضاء.

ونص القانون على ما يلي:

المادة الأولى: يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019 وفقًا لحكم البند (ثالثة) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه، بما لا يزيد على أربعة الاف شخص.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون

ونصت المذكرة الإيضاحية:

تنص المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند (ثالثة) من تلك المادة، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة المذكورة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم (12) لسنة 2018 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2018 بالتطبيق لأحكام البند (ثالثة) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري المشار إليه، والذي أجاز منح الجنسية الكويتية لكل من اقام في الكويت عام 1965 وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية بعد عرض وزير الداخلية.

ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر 2018 فقد أعد هذا القانون متضمنًا في مادته (الأولى) النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019 وفقًا لحكم البند (ثالثا) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري المشار إليه، بما لا يزيد على أربعة الاف شخص. وذلك للمساهمة في منح الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي ظل انتظارها.

من جهته قال وزير الداخلية: يتم التدقيق في ملف الجنسية ولن نتستر على أي مزور كان كبيرا أم صغيرا مؤكدا انه من الصعوبة اكتشاف التزوير لأنه ولد وكبر وتزوج و99 من حالات التزوير تكتشف في الورث ويتم إحالة الملف للنيابة

مضيفا أن القانون الماضي لم نجد سوى 100 حالة مستحقة.

من ناحيته قال النائب يوسف الفضالة لوزير الداخلية: تأكد ان أي كشف تجنيس سيخرج فاعلم جيدا ان لدينا المعلومة إذا كان مستحقا ام لا وساوجه اسئلة بهذا الشان ولازم نعرف في ظل زيادة العدد «انتم بتستوردون شعب غيرنا» بدوره اكد النائب عدنان عبدالصمد انه لو لم تجنس الحكومة شخصا واحدا خلال العام فانها تكون طبقت القانون... وقضية البدون برقبتك الاخ الرئيس الغانم

ورد الغانم: مو برقبتي ولست انا المسؤول وبالإشارة لتصريحي قلت بتقعد في الصيف للوصول لحل يحمي الهوية الوطنية ويحفظ حقوق البدون

اما النائب عادل الدمخي فقال خلال مناقشة قانون التجنيس : التجنيس عمل تنفيذي وسيادي والاتهامات به كثيرة.. وقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية يراد به انصاف من يستحق

بدوره قال النائب عمر الطبطبائي: من هم المستحقين للجنسية بموجب هذا القانون؟ هناك اغراءات سياسية في قانون التجنيس وما يحدث كارثة فكل ما بقى لنا هو حماية هويتنا الوطنية.

من جهته قال النائب عبدالله الرومي: لسنا بحاجة إلى صدور قانون تجنيس 4000 فقانون الجنسية يجيز تجنيس العربي المقيم بالكويت وفق ضوابط.

، مؤكدا أن تزوير الجنسية مسؤولية وزير الداخلية.. ووضعنا صار مخيف .

من جهة أخرى أقر مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس قانون الأحوال الشخصية الجعفرية في مداولتيه وأحاله إلى الحكومة.

وانتهى التصويت على المداولة الأولى إلى موافقة 49 عضوًا وعدم موافقة 5 أعضاء من إجمالي 54 عضوًا من الحضور، ووافق على القانون في مداولته الثانية 48 عضوًا وعدم موافقة 8 من إجمالي 56 عضوًا.

وناقش المجلس في جلسته الخاصة اليوم التقرير الثامن والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين بقانونين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية.

كما ناقش المجلس التقرير الثاني بعد المائة التكميلي للتقرير الثامن والثلاثين لـ (التشريعية) عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون الذي انتهت إليه اللجنة في تقريرها الثامن والثلاثين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية.

وقال رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي إن اللجنة التزمت بآراء المجلس الأعلى للقضاء التي ترى استحقاق هذا التقرير، مؤكدًا أن إقرار هذا القانون يساهم في مساندة القضاة في أعمالهم.

بدوره قال النائب عبدالله الرومي خلال مناقشة قانون «الأحوال الجعفرية»: قد يحدث بين قاضيين اختلاف في المسالة الواحدة بسبب الأحكام الفقهية وهذا القانون قنن احكام المذهب بمواد تسهل على القاضي والمتقاضي والمحامي وحقق غرضاً وغاية للمتقاضين بتوحيد الأحكام. من جهته قال النائب عدنان عبدالصمد: أشكر عبدالله الرومي لأنه أوجز الموضوع ومجلس القضاء الأعلى ناقش كل التفصيلات.وكمثال، الطلاق في الفقه الجعفري يشترط وجود شاهدين عادلين وأن تكون الزوجة على طهارة بينما المذهب الآخر لا يشترط ذلك وهذا القانون لا يهم الجميع بل هو خاص بشريحة معينة. من ناحيته قال النائب عبدالكريم الكندري خلال مناقشة قانون «الأحوال الجعفرية»: نحن بحاجة إلى تقنين ينأى بالمواطنين من محاولة التهرب من تطبيق القانون وهناك بعض الإدعاءات أمام القضاء بتعديل المذاهب من اجل الهروب من العقوبة.

جانب من الجلسة

الجراح متحدثا

بوشهري وحوار ياسم مع الرئيس